الفصل السابع

حاضنات الأعمال التكنولوجية
كأداة لدعم الإبداع في منظمات الأعمال

الفصل السابع

حاضنات الأعمال التكنولوجية
كأداة لدعم الإبداع في منظمات الأعمال

مقدمة:

يرتكز المشروع الريادي عادة على الإبداع والطرق والأساليب الجديدة في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات هذا من الناحية الاقتصادية إما من الناحية الاجتماعية فالريادي يتعامل مع مجموعات مختلفة من الناس كالعمال والمستهلكين والمجتمع المحلي والحكومة ... الخ، ومن هذا المنطلق فان دراسة سلوك المستهلك ليس بالأمر البسيط، حيث أن المستهلك عادة ما يحدد رغباته وحاجاته بطريقة تختلف عما تفكر فيه المؤسسة، وحتى يتحقق النجاح للمشروع من خلال تحديد مؤشرات الاستجابة المحققة للمستهلك المتمثلة في المؤشرات التسويقية والغير تسويقية التي تؤثر على المستهلك والتي ينتج عنها قراراته، ولهذا يجب على الريادي المبدع أن يقوم بتنظيم وتعظيم الفرص وأن يقدم منتجات وخدمات ذات قيم جديد وعالية التميز من خلال بذل الجهد والوقت والمهارات لتنفيذ فكرته والحصول منها على العوائد المتوقعة، وتعد آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية والتي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة حيث أن الفكر الرائد في حاضنات المشروعات بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية وذلك على أسس ومعايير متطورة.

مفهوم وأهمية الإبداع الريادي:

يعتبر الاقتصادي شومبيتر أول من ركز على الإبداع في الاقتصاد من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي، حيث عرف مصطلح الإبداع بأنه الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه، وقد صنف شومبيتر الإبداع إلى خمسة أصناف وهي:

- صناعة منتوج جديد.
- إدخال طريقة إنتاج جديدة.
- فتح سوق جديد.
- إنشاء تنظيم أو مؤسسة جديدة.
- الحصول على مورد جديد للمادة الأولية.

أما التعريف الآخر الشائع أيضا في أوساط الاقتصاديين والباحثين، هو الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على النحو التالي: " الإبداع يتمثل في فكرة أو مجموعة أفكار تترجم في إنتاج منتج أو طريقة عمل جديدة موجهة للبيع أو الاستعمال" .

وليكون الإبداع فعالا يجب أن يعتمد على الأسس التالية:

- البدء بتحليل الأولويات اللازمة للتطوير.
- تشجيع المبادرات الفردية لمزاولة الأعمال والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الواعدة.
- نشر الوعي الإبداعي وتسليط الضوء على شريحة المبتكرين والموهوبين بالدولة.
- تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بإبراز قدرات الموهوبين وتنمية إمكانياتهم.

أنواع الإبداع:

يمكن تحديد أنواع الإبداع حسب التصنيف التقليدي كما يلي:

أ- الإبداع الإضافي: يضع خطوة إضافية في تطور المنتج، حيث يحدث تطور لدى المستعملين.

ب- الإبداع التقني: لا يظهر مباشرة على المنتج بحد ذاته، وإنما يمثل تقدم للمنتج (ربح الوقت).

ج- الإبداع الاجتماعي: يتميز بمحتواه التكنولوجي الضعيف، والتغير في سلوك الاستهلاك و/ أو الاستعمال في نفس الوقت.

د- الإبداع الجذري: إبداع ومحتوى تكنولوجي قوي، كما يتميز بتغيير جذري في سلوك الاستهلاك والاستخدام.

وبصفة عامة فإن الإبداع يشمل.

الاختراع، أي إحداث تغيير جوهري يؤدي إلى استحداث منتج أو خدمة جديدة.

- التطوير، أي يشمل التحسين وزيادة جودة المنتج والخدمات.
- الإبداع في المنتج، أي تحسين منتج أو استحداث خواص جديدة لمنتج موجود.
- الإبداع في الخدمات، أي بتطوير نظم التسويق أو أساليب إدارية جديدة.
- الإبداع في العمليات، بإدخال عمليات تشغيل جديدة أو تحسين الحالية لتقليل التكلفة أو تحسين الجودة أو زيادة الإنتاجية.

يتكامل الإبداع مع الريادة من خلال التفرد في تنظيم وإدارة الموارد المتوفرة في المشروع واستخدامها بالشكل الأمثل الذي يؤدي إلى تطوير فكرة جديدة وتحويلها إلى شيء نافع يبنى عليه طلب جديد.

لماذا الحاضنات التكنولوجية ؟

الحاضنات التكنولوجية هي عبارة عن وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والخبراء في مجالاتهم، وهي تهدف أساساً إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. فالتقدم

التكنولوجي الذي يرتكز على القدرة على الإبداع والتجديد يولد كنتيجة للتنسيق بين مبادرات القطاعات البحثية أو التي تعمل على تطوير التكنولوجيات والإبداع من جهة وموارد الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى. لذلك فإن الحاضنات التكنولوجية تستطيع دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين، أو وبين مجتمع الاستثمار والجهات التمويلية المختلفة. وهذه الشراكة الجديدة تعتمد جوهرياً على:

- سياسات وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا.
- قطاع اقتصادي خاص نشيط ومتطور.
- برامج موجهة لتنمية الإبداع والابتكار .
- أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى اقتصادية وقابلة للتطبيق.

لذلك فالسياسات التي تدعم وتروج التكنولوجيات الجديدة من خلال دعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية، يمكن أن تعيد تعريف الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عمليات التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر.

نشأة حاضنات الأعمال؟

تعود بداية ظهور حاضنات الأعمال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959 متمثلةً بما يعرف بـ (مركز صناعات باتافيا)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوربا عام 1986. أما على المستوى العربي فإن مصر تعدّ أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998. وتشير الإحصائيات إلى وجود 1000 حاضنة تكنولوجيا في الوقت الحاضر في العالم منها ما يقارب الـ 500 حاضنة في الولايات المتحدة لوحدها، ولقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات سريعة، ففي نهاية الثمانينات وبداية

التسعينات من القرن الماضي باتت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة منظمات الأعمال الصغيرة على النمو والاستمرار بوصفها عامل أساس للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت وكالات التنمية الاقتصادية المحلية، والمؤسسات الحكومية والخاصة بتبني الحاضنات بوصفها أداة تقليص لاحتمالية الفشل، فضلاً عن كونها أداة تسريع عمليات الابتكار في الأعمال، وفي النصف الثاني من التسعينات ومع التطور الذي شهده العالم في التكنولوجيا وهو ما يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات والمتمثل بسرعة الوصول إلى السوق فقد تأكد نجاح الحاضنات، فنشأت المشاريع المشتركة وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني والخبرة.

وقد تحققت منذ السبعينات وإلى الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال شكل (7-1).

مبررات وجود حاضنات الأعمال:

1- توفر حاضنات الأعمال أكثر من 40٪ من إجمالي فرص العمل وذلك ما أكدته أحد الدراسات، حيث وجد ان نسبة نجاح واستمرار الشركات الناشئة التي استفادت من دعم الحاضنات قد وصلت إلى 87٪ بينما وصلت نسبة نجاح الشركات الناشئة التي لم تتلقى الدعم من حاضنات الأعمال إلى 44% تقريباً.
2- تتحمل حاضنات الأعمال مسئولية أكثر من نصف الإنتاج القومي للقطاع الخاص في العالم.
3- تتمتع حاضنات الأعمال بمبادرات تقنية عالية المستوى.
4- تسهم بنحو 55٪ من جميع الابتكارات الدولية.

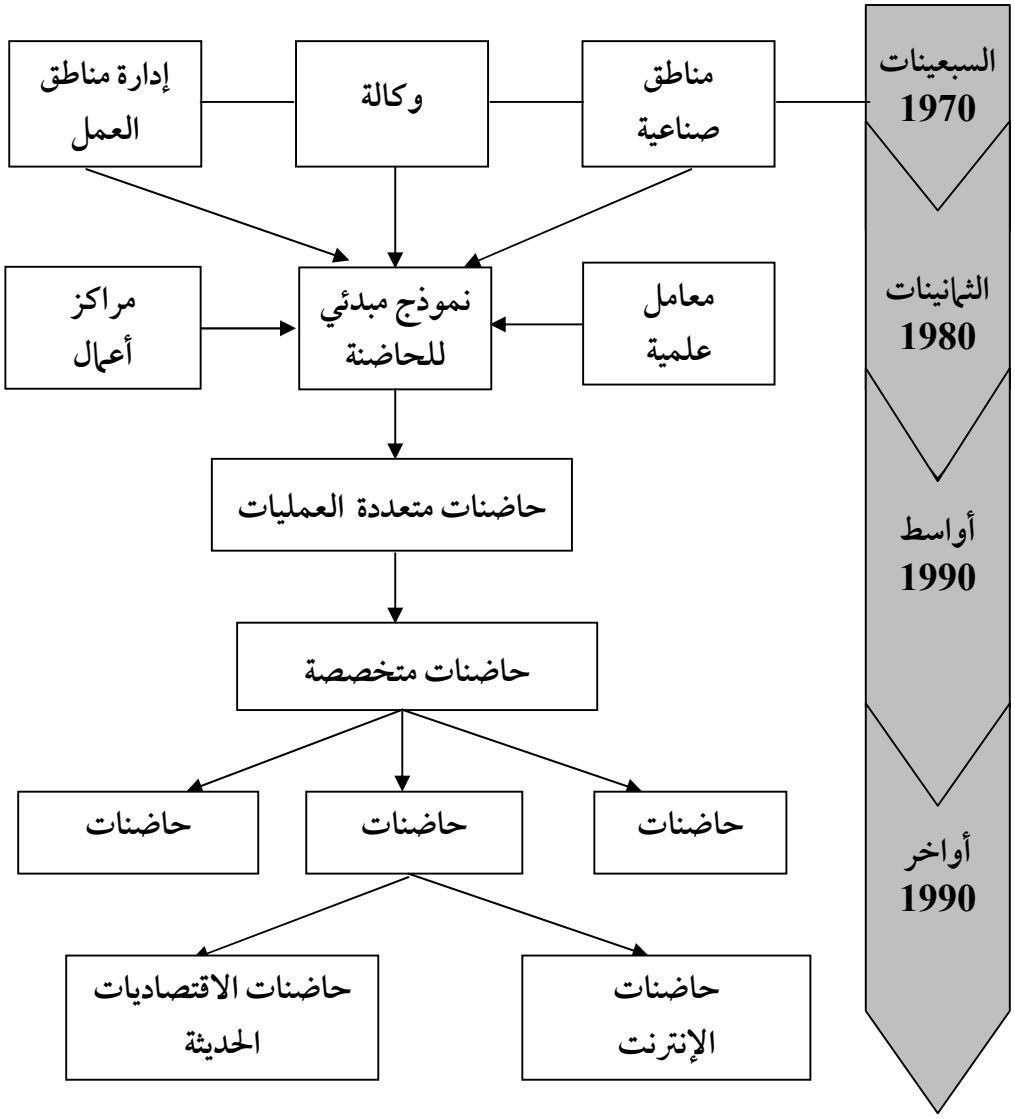

الشكل رقم (1-7) مراحل تطور الحاضنات

المصدر: مركز جدة للمنشآت الصغيرة، إنترنت، (2006).

الخدمات التي تقدمها الحاضنات التكنولوجية:

تقدم الحاضنات التكنولوجية العديد من الخدمات نذكر منها ما يلي:

- تنمية الطاقات البشرية المبدعة وتوفير الأدوات اللازمة لتطبيق المفاهيم الحديثة في سوق العمل .
- برامج ومحاضرات وندوات تدريبية.
- صناعة رواد الأعمال، التفكير الإبداعي، بناء فريق العمل، الدعم الفني والاستشاري (من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين)،..الخ.
- برامج أساسيات عمل الشركات والسوق مع شبكات خدمات خارجية وداخلية لانجاز الأعمال والارتقاء بقدرات الشباب داخل الحاضنة.
- التواصل مع حلفاء استراتيجيين بسوق العمل الريادي.
- التواصل مع المستثمرين ومستثمري رأس المال المخاطر.
- توفير طاقم استشاري وطاقم رقابي
- التعريف بأخلاقيات العمل
- المساعدة على الامتثال للقوانين
- إدارة الملكية الفكرية

أهمية الحاضنات التكنولوجية:

- تقوم الحاضنات التكنولوجية بالتسويق التكنولوجي وذلك لارتباطها بمؤسسات البحث والتعليم مثل الجامعات وبعض قواعد التكنولوجيا.
- تركز الحاضنات التكنولوجية على دعم ورعاية وتفعيل نتائج البحوث التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات صغيرة، وهي بهذا أداة فعالة من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي.
- إن هذه الحاضنات ذات توجه عام يتصل بدعم الصناعة بشكل علمي ورفع الكفاءة

العلمية والتقنية للصناعة المحلية، مما يعني أن الهدف الأول الذي تسعى الحاضنات لتحقيقه هو تحصين الصناعة المحلية من التراجع ودعم قدراتها التنافسية وحشد القدرات العلمية والتكنولوجية لخدمة هذه الصناعة وتطويرها.

- يُنظر إلى حاضنات الأعمال والابتكارات ليس فقط من حيث دورها الاقتصادي، بل أيضاً لأهميتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر والتفكك الاجتماعي وغيرها من المشكلات التي تؤثر سلبا على المجتمع.
- لحاضنات الأعمال التكنولوجية دورا مؤثرا في تطوير القدرات التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة قي تسهيل الحصول على التكنولوجيا، وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية

دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الرواد :

مما لا شك فيه أن تمويل نشاط المؤسسات الجديدة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المبتدئين في المشروعات الصغيرة وذلك نظرا لقصور مواردهم الذاتية من جهة ولحداثة أفكارهم وعدم التأكد من نجاح فكرة المشروع من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل هذه المشاريع تصنف على أنها عالية المخاطر مما يتسبب في صعوبة الحصول على قروض بنكية. وهنا يأتي دور الحاضنات التكنولوجية والمتمثل في تسهيل وصول المنشآت المنتسبة لها إلى مصادر التمويل المختلفة التي تتناسب مع هذا النوع من المنشآت وذلك خلال فترة الحضانة وتتحمل الحاضنات الجزء الأعظم من التكاليف الثابتة للمؤسسة المتعلقة بالمقر والتجهيزات المكتبية والحواسيب، والمعامل والمخابر بالإضافة إلى الخدمات ومتطلبات البنية التحتية وشبكات الاتصالات، وبهذا تقوم الحاضنات التكنولوجية بتنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث ورقية إلى مشاريع صغيرة وناجحة.

عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال :

هناك العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة حاضنات الأعمال.

أ- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية.

ب- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد.

ج- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية.

د- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، وتطوير المؤسسات حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

ويقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير منها:

- عدد المؤسسات التي تتخرج منها.
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- خلق فرص عمل جديدة للشباب.
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي يمكن تنميتها في الحاضنة.
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكي المشروع.
- زيادة العوائد الضريبية للدولة.
- يمكن من خلال حاضنات الأعمال التكنولوجية والعلمية تجاوز مشكلة الاقتصار على استهلاك التكنولوجيا دون إنتاجها أو تطويرها أو المشاركة الفاعلة في صنعها، خاصة مع تفعيل دورها بمنظومة القدرات والموارد البشرية والتقنية .

بعض التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال:

1- حاضنات الأعمال في استونيا Estonia

تعود جذور نشوء حاضنات الأعمال في استونيا إلى سنة 1996، وتتضمن ثلاثة أنواع من الحاضنات هي: الحاضنات التكنولوجية، وحاضنات الأعمال، والمؤسسات ما قبل الحاضنات، وتتمثل هذه الأنواع الثلاثة بالحاضنات الآتية:

1- Tallinn Technology Park Incubation Centre.
2- Johvi Business Incubation Centre.
3- Rapina Business Incubation Centre.
4- Tartu Science Park.

وقد عملت تلك الحاضنات منذ نشأتها وخلال السنوات القليلة اللاحقة على تنفيذ العديد من الخطط المتقدمة والطموحة لنشوء وانطلاق حاضنات أخرى.

وقد تباين تركيز كل نوع من هذه الأنواع من الحاضنات، ففي حين نجد أن تركيز الحاضنات التكنولوجية على دعم الشركات المنتمية من خلال التكنولوجيا، نجد في الجانب الآخر أن تركيز حاضنات الأعمال كان مستنداً على توفير الدعم المتمثل بتوفير أفكار أعمال جديدة في المراحل الأولى من نشأتها. وانصب تركيز النوع الثالث على تقديم الدعم المتمثل بالاستشارات والنصائح المتعلقة بأفكار الأعمال الجديدة. أما أهداف تلك الأنواع الثلاثة من الحضانات فتمثلت في الحاضنات التكنولوجية بإسناد التطور التكنولوجي الجديد الذي أسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية. أما أهداف حاضنات الأعمال فتمثلت بتوسيع النشاطات التنظيمية في الإقليم المحدد. في حين تمثلت أهداف النوع الثالث في دفع ومساعدة الطلبة في أعمالهم ورفع قدرة الشركة على الإدارة من خلال الاستشارة والتدريب الإضافي.

وبشكلٍ عام يمكن تحديد مواصفات حاضنات الأعمال في استونيا بالآتي:

1- جميع حاضنات الأعمال توصف بأنها ذات حجم حرج في ضوء: رأس المال المستثمر الأولي، والموازنة التشغيلية، ومساحة الحاضنة، فالدعم المالي من القطاع العام محدود، ومساحة الحاضنة تتراوح بين حجم صف دراسي و215م^2 مثلاً.

2- الكوادر العاملة فيها تتراوح بين (1-2) فرد (بوقت كلي) بنسبة 20:1 من الكادر/ الكادر المقيم.

3- تتمثل خدماتها بالخدمات المكتبية المشتركة، وتخطيط الأعمال الأساسية، وليس هناك دعم مخبري أو حتى دعم وتسهيلات مالية.

2- الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة:

تولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها في عام 1995 بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تمّ إنشاء 15 منها حتى عام 2002. وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها كما يلي:

1- حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف.

2- حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط (حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية).

3- الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة.

4- حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.

استوعبت الحاضنة الواحدة بحدود 40 مشروعاً، تستمر لمدة 3 سنوات ثم تتخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة. وتشير الإحصاءات إلى أنه سينتفع بحدود 520 منتسب من خدمات الحاضنات حتى عام 2006، وقد أخذ الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المشاريع في إطار الحاضنة وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف إقامة المشروعات فإن الحاضنة ستوفر ذلك التمويل مبدئياً، فضلاً عن توفيرها لأشكال الدعم الأخرى إلى أن تتمكن المشروعات من الاعتماد على نفسها ذاتياً .

3- تجربة حاضنة أوستن التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت حالات الفشل التي واجهتها 50٪ تقريباً من الشركات الصغيرة بسبب ضعف الإدارة واتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات الأسواق دافعاً لإنشاء هذه الحاضنة. تتوافر في الولايات المتحدة الآن بحدود (600) حاضنة تقنية. تخرج من هذه الحاضنة (50) مشروعاً، أسهمت الحاضنة بتوليد 1.900 وظيفة جديدة وحققت إجمالي عوائد تجاوزت 720 مليون دولار خلال عشر سنوات. ومن الأمثلة على الشركات الناجحة التي انتمت إلى هذه الحاضنة وتخرجت منها هو شركة CEDAR التي تعمل في مجال الأبحاث الصيدلانية والتي دخلت الحاضنة سنة 1992 وتراوح معدل نموها السنوي بين 30٪-40٪، وبدأت الشركة أعمالها بخمسة موظفين يزيدون الآن على 120 موظفاً، وتتخصص الشركة بتقديم خدمات الدراسات والأبحاث بمجالات التقنيات الحيوية والصناعات الصيدلانية.

4- حاضنة النجاح الفلسطينية للأعمال والتكنولوجيا:

وقد تأسست في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين في ضوء مشروع دائرة حاضنات الأعمال والتكنولوجيا التي أسستها جامعة النجاح الفلسطينية، منطلقة من فلسفة أساسية مفادها: "أن الحاضنة مشروع اقتصادي ناجح"، وتدار على هذا الأساس. وتتميز هذه الحاضنة بتعدد الجهات التي أسهمت في إنشائها وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها من المؤسسات الإقليمية والمحلية. وتعمل هذه الحاضنة وفق آلية تتمثل بوضع برامج تدريب واستشارات (مالية وقانونية ومساندة) عملية وانتقاء رياديين يرغبون بتأسيس مشاريع خاصة بهم وبدء العمل، فضلاً عن وضع خطط مفصلة للتمويل والاستثمارات وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق وكل ما يتعلق بمسيرة الشركة حتى الانطلاق. وتمثلت أهداف هذه الحاضنات في:

1- بناء اقتصادي قوي يعتمد على أسس ودراسات علمية معتمدة على معطيات عملية.
2- المساعدة في نقل وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها خدمةً للبناء الاقتصادي.

وقد تمكنت هذه الحاضنة من توفير العديد من الخدمات التي تتمحور حول:

- تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المستفيدة في مواقع العمل.
- ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية في الدول الصناعية المتقدمة.
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول القضايا المتعلقة بنجاح المشاريع القائمة في المجتمع الفلسطيني.

5- برنامج حاضنات الصندوق الاجتماعي للتنمية:

في إطار الهدف الشامل للصندوق الاجتماعي لتنمية نشر فكر العمل الحر بين الشباب الراغب في اقتحام مجال العمل الحر، ونظراً للصعوبات التي تواجه هؤلاء الشباب في بدء مشروعاتهم الصغيرة تبلورت فكرة إنشاء حاضنات للمشروعات لتوفير أوجه الدعم التي تحتاجها المشروعات بصفة عامة (مالي، تدريبي، فني، تسويقي، وغيرها) منذ مرحلة التخطيط والبدء وإلى الوصول إلى نقطة التعادل وهي المرحلة الحرجة في حياة المشروعات الصغيرة. تمّ إنشاء إدارة تنمية الحاضنات لخلق شبكة قومية من الحاضنات على مستوى جمهورية مصر العربية عن طريق اختيار أكثر المواقع ملائمة لإنشاء الحاضنات بناءً على معايير علمية لاختيار الموقع من حيث توافر البنية التحتية ومجتمع أعمال واعد (مجتمعات صناعية) أو أن يتوفر الدعم الفني بالمنطقة بأن تكون بجوار جامعات أو مراكز للأبحاث. ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل أعمال إنشاء وتأهيل موقع الحاضنة كما يقوم بتمويل إدارة وتشغيل الحاضنة حتى تصل إلى مرحلة الاعتماد على الذات.